البحوث والدراسات

العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية "بحث ميداني"

د. بندر بن أحمد أبا الخيل*
د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح**

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تعرف أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار المباشر ومدى توافرها في المملكة العربية السعودية. واعتمد البحث على أداة جمع البيانات (الاستبانة) لاستقصاء آراء عينة من المستثمرين في المدن الرئيسية الثلاث (الرياض، جدة، والدمام). وقد قام البحث بترتيب أولوية هذه العوامل التي يتطلع المستثمرون أن يوليها متخذ القرار اهتمامه. كما تعرف البحث الاختلافات ذات الدلالة الإحصائية في آراء المستثمرين بحسب نوع المستثمر، وبحسب خصائص عينة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن أبرز العوامل التي يتطلع المستثمر السعودي والأجنبي أن يعمل متخذ القرار على زيادة الاهتمام بها، هي على التوالي: مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار، وإيجاد نظام محاكم تجارية فعال، وتوحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر، وتوافر قواعد المعلومات، وتوافر البنية الأساسية للاستثمار.

---

* دكتوراه في الاقتصاد، جامعة كنساس الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ٢٠٠٧م، وأستاذ الاقتصاد المساعد، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

** دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، عام ١٩٩٧م، وأستاذ الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية (حالياً) وأستاذ الاقتصاد المشارك بمعهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

يعد تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية في شكلها الخالص أو من خلال مشروعات مشتركة هدفاً كبيراً لخدمة التنمية الاقتصادية. وتتجلى أهمية هذه الاستثمارات في تحفيز الطلب الكلي وتنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص وظيفية جديدة. لذا تسعى معظم الدول إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية الاستثمارات المحلية لما في ذلك من فوائد اقتصادية عديدة، إلا أن هناك عدة عوامل تحول دون نمو هذه الاستثمارات بالشكل المأمول في كثير من هذه الدول. من هذا المنطلق بذلت العديد من دول العالم بشكل عام والمملكة بشكل خاص جهوداً حثيثة لتوفير عوامل جذب الاستثمارات المباشرة. وقد أدى التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية الناتج من الأداء الاقتصادي القوي والتغيرات في السياسات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية والمعلوماتية التي اتخذتها المملكة دوراً في تحسين بيئة الاستثمار بشكل ملحوظ، ونتيجة لذلك تقدم مركز المملكة – لتحتل المرتبة ١٦ من بين ١٨١ دولة كأفضل بيئة استثمار في العالم، وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، (Doing Business Report 2009, World Bank).

ويمكن إبراز ثمرة الجهود في تحسين بيئة الاستثمار في المملكة في نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها بنسبة ٥٢٢,٩٪ في عام ٢٠٠٥م مقارنة بعام ٢٠٠٤م، في حين بلغ معدل نمو إجمالي الاستثمارات الخاصة ٩,٤٪ للفترة نفسها. إلا أن زيادة تنافسية دول العالم في تحسين بيئتها الاستثمارية تحتم ضرورة الاستمرار في توفير العوامل المحددة للاستثمار، منها التشريعية والتنظيمية والمعلوماتية، التي تؤثر في قرارات المستثمرين السعوديين والأجانب.

مشكلة البحث:

في ظل المستجدات العالمية، ورغبة دول العالم بصفة عامة والمملكة بصفة خاصة في تحفيز اقتصادياتها من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاص، تطلب العمل على زيادة توفير العوامل الأكثر أهمية في جذب الاستثمارات المباشرة سواء التي تعود ملكيتها للمواطنين أو الأجانب أو المشتركة بينهما. إلا أن الجدل قائم حيال تلك العوامل من حيث مدى أهميتها للمستثمرين ومدى توافرها في البيئة الاستثمارية، وهو ما يستدعي ضرورة استقصاء مرئيات المستثمرين حيال هذه العوامل من خلال استطلاع مدى أهمية عوامل جذب الاستثمار المباشر وتوافرها في المملكة.

من هنا تتمثل مشكلة هذا البحث في تحديد أهم العوامل الجاذبة للاستثمار المباشر الوطني والأجنبي من حيث توافرها وأهميتها ومرئيات رجال الأعمال حول ترتيب أولوياتها.

أسئلة البحث:

يطرح البحث خمسة أسئلة تتعلق بالعوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر، وهي :

- ما مدى أهمية العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر وتوافرها في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستثمرين؟
- ما العوامل التي من المفترض أن يبدأ المسؤولون عن عملية الاستثمار في المملكة إدراجها ضمن أولويات العوامل التي لابد من توافرها (أو العمل على زيادة توافرها) في المستقبل القريب؟
- هل هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستثمر السعودي والمستثمر الأجنبي تجاه تلك العوامل؟
- هل هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في تلك العوامل بحسب المدينة، الدرجة المسجل فيها، نوع النشاط الاقتصادي، الشكل القانوني للنشاط ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على واقع الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية من خلال تعرف أهم العوامل التي تساعد على جذب الاستثمار المباشر، ومدى توافر هذه العوامل في البيئة الاستثمارية للمملكة العربية السعودية. كما يهدف أيضاً إلى دراسة الاختلافات ذات الدلالة الإحصائية بين المستثمر السعودي والمستثمر الأجنبي تجاه تلك العوامل، وتحديد مدى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر بحسب المدينة، الدرجة المسجل فيها، نوع النشاط الاقتصادي، الشكل القانوني للنشاط.

أهمية البحث:

يستقي البحث أهميته من الجهود الكبيرة لمتخذي القرار في العملية الاستثمارية في المملكة لتوفير عوامل جذب الاستثمار المباشر وزيادة دورها في تحقيق تنمية اقتصادية وخلق قاعدة اقتصادية متنوعة في المملكة، وهو ما تؤكده خطط التنمية الخمسية لها، إلا أن عدم وجود بحث شامل وحديث لتعرف آراء المستثمرين السعوديين والأجانب حول واقع استثمار رأس المال الوطني والأجنبي في المملكة ليمكن متخذي القرار من ترشيد هذه الجهود لتحقيق الهدف المنشود، يحتم ضرورة استطلاع آراء المستثمرين (السعوديين – الأجنبي والمشترك) نحو العوامل المؤثرة في الاستثمار. كما يعمل هذا البحث على إبراز الاختلاف بين آراء المستثمرين (السعودين – الأجنبي والمشترك) تجاه العوامل المؤثرة في الاستثمار، ليخرج بعد ذلك بنتائج وتوصيات لتحديد أولويات العوامل التي يتطلع المستثمرون للعمل على توفيرها.

حدود البحث :

يقوم هذا البحث بتعرف آراء الشركات السعودية والأجنبية والمختلطة في المدن الرئيسية الثلاث (الرياض، جدة، والدمام) نحو عوامل جذب الاستثمار

المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من شهر ٢٠٠٨/٤م إلى شهر ٢٠٠٨/٧م.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة وأربعة أجزاء؛ تتناول المقدمة مشكلة البحث والهدف منه وأسئلة البحث وأهميته وحدوده، ويتناول الجزء الأول الإطار النظري والدراسات السابقة، ويتناول الجزء الثاني المنهجية المستخدمة في البحث، ويقوم الجزء الثالث بعرض وتحليل لبيانات آراء المستثمرين حول العوامل الجاذبة للاستثمار وتفسيرها، وينتهي البحث بعرض أهم النتائج والتوصيات في الجزء الرابع.

الجزء الأول – الإطار النظري والدراسات السابقة:

يقوم هذا الجزء باستعراض الخلفية النظرية للاستثمار المباشر الأجنبي والمحلي، كما يتضمن عرضاً للدراسات السابقة في هذا المجال واختلاف هذه الدراسة عنها.

أولاً – الإطار النظري:

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير دوافع الاستثمار، التي من أبرزها الدوافع المستمدة من نظرية الموقع **Location Theory**. وتعود جذور نظرية الموقع إلى إسهامات فان ثنن عام (١٨٢٦) von (Krugman, 1991) Thunen. وتركز النظرية على العوامل ذات العلاقة بالمواقع المؤثرة في قرار المستثمر الاستثمار في دولة ما. ومن ثم تكمن دوافع الاستثمار في المزايا المكانية للدول المستقبلة للاستثمار. وتشمل المزايا المكانية جميع العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة والحوافز والمزايا والتسهيلات التي تمنحها الدولة المستقبلة للاستثمار وماهية ضوابط التجارة الخارجية، مثل الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية والتصديرية. وتؤدي تكاليف الإنتاج دوراً كبيراً في جذب الاستثمار الوطني والأجنبي للداخل. وتتمثل العوامل

المؤثرة في تكاليف الإنتاج في انخفاض تكلفة العمالة ومدى توافرها بالمهارة المطلوبة، وانخفاض تكاليف النقل، وتوافر المواد الأولية وغيرها.

أما نظرية عدم كمال السوق **Market Imperfections Theory** فهي تعود إلى إسهامات كل من هايمر Hymer عام ١٩٦٠م وكندليبرجر Kindleberger عام ١٩٦٩م وكافيز Caves عام ١٩٧١م(١). إذ تعتمد هذه النظرية في تفسيرها لجذب الاستثمار على افتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات. فالحافز الرئيسي الذي يدفع الشركات نحو الاستثمار في دولة ما يكمن في تمتع هذه الشركات بمزايا احتكارية قد ترجع إلى حجم إنتاجها وضخامة رأسمالها، أو المرونة في تنويع إنتاجها أو القدرة الإنفاقية على البحوث والتطوير فيها، أو الاعتماد على تكنولوجيا متقدمة، أو توافر المهارة التنظيمية والإدارية العالية، وغير ذلك (Heffernan and Sinclair,1990).

ونظراً لوجود عده أسباب لرغبة الشركات في الاستفادة من المزيا الاحتكارية لها، قدم بكلي وكاسن (Buckley and Casson) عام ١٩٧٦م في إطار نظرية الاندماج **Theory Internalization** تفسيراً لسلوك الاستثمار المباشر على أساس فرضية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية. فوفقاً لهذه النظرية تستطيع الشركات أن تخفض من تكاليف تعاملاتها من خلال اتباع التكامل الخلفي والتكامل الأمامي عبر الحدود بقيام تلك الشركات بالاندماج أو الاستحواذ **Acquisition** أو تأسيس شركة جديدة. ويتوقع أن يحدث الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية عندما تزيد المنافع الناجمة عن الملكية المشتركة عبر الحدود الدولية على صافي منافع علاقاتها التجارية الخارجية(٢).

أما نظرية دورة حياة المنتج **The Product life Cycle** التي طرحها فيرنون عام ١٩٦٦م، فقدمت تفسيراً حركياً لنزوح الاستثمارات. ومن أبرز ملامح هذه

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى (Horaguchi, and Toyne ١٩٩٠).

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى (Forsgren, 1989) و (Singh and Jun, 1995).

النظرية أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الوقت، وذلك من خلال ثلاث مراحل تمثل "دورة حياة المنتج". ففي المرحلة الأولى يتوافر للمستثمر في الدولة الأم من الموارد المالية ومن توافر قاعدة سوقية عريضة من ذوي الدخول المرتفعة ما يمكنه من ابتكار منتج جديد يتمتع بانخفاض مرونة الطلب السعرية، ومن ثم يتمكن المستثمر من بيع المنتج الجديد بسعر عال نسبياً. ومع مرور الوقت يتم تطوير وتحسين المنتج من خلال التغذية العكسية من قبل المستهلكين المحليين. وفي المرحلة الثانية التي تمتاز بالنضج يتم تصدير المنتج، ومع نمو الطلب الخارجي على المنتج مما يعطي الفرصة للحصول على مزايا وفورات الحجم، وزيادة المنافسة بين المنتجين، تسعى بعض الاستثمارات إلى تدعيم مركزها الاحتكاري من خلال البحث عن الاستثمار في أسواق التصدير نفسها. ومع احتدام المنافسة تصبح التكنولوجيا أكثر نمطية، بحيث يصبح عامل التكلفة بمنزلة العنصر الفعال تندفع الشركات في المرحلة الثالثة إلى البحث عن الاستثمار في الدول النامية الأقل كلفة بغرض الحفاظ على مواقعها الريادية في الأسواق وحماية أرباحها واتخاذ الدول الجديدة قاعدة لتصدير منتجاتها(٣).

وتركز نظرية التحركات الدولية لرأس المال التي تعود جذورها إلى إسهامات روبرت ماندل Robert Mundel على تدفق رأس المال وحركته وأسعار عناصر الإنتاج؛ حيث تسعى هذه النظرية إلى شرح أسباب حركة رأس المال وتأثيرها على تخصيص الموارد والاستهلاك والإنتاج والتجارة وتوزيع الدخل والرفاه الاقتصادي. وفي إطار هذه النظرية، فإن الاختلاف في معدلات العائد **Rate of Returns** بين الدول يشرح التحركات الرأسمالية فيما بينها، حيث إن تدفق رأس المال يكون من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة. ويلاحظ على هذه النظرية أنها لا تصلح لتفسير

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى (Moosa, 2002).

الاستثمار الاجنبي المباشر، وتصلح لتفسير سلوك تحركات الاستثمارات غير المباشرة مثل الاستثمار في الأوراق المالية (Piriya,2008).

ومن الملاحظ على النظريات السابقة في تفسيرها لسلوك الاستثمار المباشر أنها تغفل أهمية المحددات الأخرى للاستثمار في الخارج. ولذا هناك ما يعرف بالنظرية الانتقائية **Eclectic Theory** التي تعود بشكل رئيسي إلى إسهامات دينج Dunning في الأعوام (١٩٧٧م و ١٩٧٩م و١٩٨٨م)[٤]. حيث تعتبر هذه النظرية جامعة للعناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة، لذا عرفت بنموذج الملكية والموقع والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية. وتتضمن النظرية ثلاثة محددات تؤثر في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي (Balasubramanyam et al.,1992):

١ – المزايا الاحتكارية التي يمتلكها المستثمر في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في الدولة المستقبلة للاستثمار مثل: مزايا اقتصاديات الحجم الكبير، والقدرة على تنويع الإنتاج، والمهارات التسويقية، والمعرفة الفنية والتكنولوجية، والقدرة التمويلية العالية.

٢ – مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، بحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص.

٣ – المزايا المكانية للدولة المستقبلة للاستثمار، التي يجب أن تفوق مثيلتها في الدولة الأم، مثل اتساع حجم السوق، وانخفاض تكلفة العمالة، وتوافر بنية تحتية مناسبة، واستقرار سياسي، وإجراءات تنظيمية ميسرة وذات شفافية عالية، وغير ذلك.

---

(٤) لمزيد من التفاصيل (انظر: Stanley and John 2008).

ومن الجدير بالذكر تأثر سلوك الاستثمار أيضاً بالسياسات الاقتصادية والإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتبناة في الدولة المضيفة. حيث تستطيع الدولة المضيفة من خلال تبنيها سياسات مالية ونقدية واستثمارية معينة تحسين تنافسية اقتصادها على المستوى العالمي. ولأن الاستثمارات المباشرة تتأثر أيضاً بما يستجد من تغيرات اقتصادية وتنظيمية وإجرائية وتشريعية، فقد انصرفت النظرية الاقتصادية إلى التنبؤ بتأثير بعض هذه المتغيرات على تدفق الاستثمارات المباشرة سواء الوطنية أم الأجنبية وعلاقة كل منهما بالآخر، فعلى سبيل المثال تتوقع النظرية الاقتصادية وجود علاقات موجبة وأخرى سالبة لبعض المتغيرات الاقتصادية مع استثمار رأس المال الأجنبي المباشر؛ حيث تشير النظرية إلى وجود علاقة موجبة للاستثمار الأجنبي المباشر مع كل من الإنتاج النفطي، والاحتياطي النفطي، وتوافر العنصر البشري، ودرجة الانفتاح، وتوافر البنية التحتية وحجم السوق وكذلك نوعية الخدمات المؤسسية المتوافرة ذات العلاقة بالاستثمار. في حين أن أسعار النفط العالمية ينتابها بعض الغموض **Ambiguity** في علاقتها باستثمار رأس المال الأجنبي لعدة أسباب، منها: كأن يعتمد العرض النفطي للدولة على الحصة الإنتاجية **Production Quota** مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ومن ثم جذب أقل للاستثمارات الأجنبية، كما أنه في حالة عدم توافر التقنية المتطورة المناسبة لزيادة الإنتاج النفطي فإن من المهم الحصول على هذه التقنية، وهذا يمثل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما ما يتعلق بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار الوطني فهي غير واضحة **Ambiguous**؛ ذلك أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤثر إيجاباً أو سلباً على حجم الاستثمار الوطني، وهذا يعتمد على عدة عوامل، من بينها السياسات الوطنية المتبعة للدولة المستضيفة؛ فقد يحصل الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الوطني من عدة قنوات، من أهمها:

الاستفادة الكامنة في قدرة الاستثمار الوطني من استخدام التقنية الإنتاجية المتطورة والجديدة التي عادة ما تكون متلازمة مع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك تحقيق التكامل للاستثمارات الوطنية مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن حجم هذه الآثار يعتمد على عدة عوامل بالنسبة للدولة المستضيفة مثل درجة الانفتاح الاقتصادي وفجوة التقنية المستخدمة بين الصناعات المحلية والأجنبية.

وبالمقابل قد يحصل الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الوطني من عدة قنوات، كأن يؤدي وجود فجوة كبيرة بين التقنية المستخدمة في الإنتاج والتأهيل لعنصر العمل بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الأخيرة إلى عدم قدرة الاستثمارات الوطنية على الاستمرار، ومن ثم الخروج من سوق بعض الصناعات، وأن يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً إلى زيادة الأجور وأسعار مدخلات الإنتاج المحلية؛ مما يضعف قدرة الاستثمارات الوطنية على التوظيف ومن ثم على بقائها في الصناعة.

ثانياً – الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي بحثت في محددات الاستثمارات المباشرة سواء الأجنبية أو المحلية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العديد من الدول باستخدام الأسلوب القياسي؛ حيث اعتمدت غالبية هذه الدراسات على بيانات ثانوية، ولم تركز على ماهية العوامل المحفزة للمستثمر عن طريق الاستقصاء المباشر وبالاعتماد على بيانات أولية ما عدا دراسة **(Mellahi et. al., 2003)** التي بحثت أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية لدولة عمان، حيث برزت أهمية البحث في أن دولة عمان جذبت قدراً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية في حقبة التسعينيات مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وحاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: ما أهم

عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر في عمان؟[٥] هل لاختلاف جهة الاستثمار الأجنبي المباشر أولويات وتفضيلات لمدى أهمية كل عامل من هذه العوامل؟ كذلك هل تختلف درجة الأهمية لهذه العوامل باختلاف القطاعات؟ وقد افترضت الدراسة لأسباب جغرافية وثقافية أنه ليس من المتوقع أن تكون بعض العوامل – كتكلفة العمالة والموارد الطبيعية وارتفاع القوه الشرائية والاستقرار السياسي والاقتصادي – من أولويات المستثمرين في دول مجلس التعاون الأخرى على النقيض من أهميتها لكل من المستثمرين الأوروبيين والآسيويين. وقام الباحثون بإجراء مسح ميداني واستقصاء آراء (١٠٦) مستثمرين أجانب عن عوامل جذب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظرهم، في حين أشار الباحثون إلى أن عدم توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي يعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن توفير تلك العوامل فقط دون عوامل الجذب الأخرى لا يحفز أيضاً تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، مفادها أن هناك اتفاقاً بين المستثمرين على أهمية العوامل المدخلة في البحث، ولكن يختلفون في درجة أهميتها. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة توفير العوامل التي تفي باحتياجات المستثمر ورغباته بحسب جهة المستثمر ليتسنى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما ما يتعلق بالدراسات التي اعتمدت على الأسلوب القياسي باستخدام بيانات ثانوية، فمن أبرزها دراسة **(Chakraborty, and Basu, 2002)**، التي ركزت على بحث علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي وتكلفة

(٥) العوامل الداخلة في الدراسة هي الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي والسياسات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي والتعويضات والبنية التحتية والموقع الجغرافي والمزايا الضريبية والوصول إلى الأسواق المجاورة وتكاليف المواصلات والاتصالات ومستوى المنافسة والقوة الشرائية للمستهلكين وحجم السوق وتوافر مدخلات الإنتاج بتكاليف منخفضة.

العمالة والانفتاح الاقتصادي في الهند للفترة ١٩٧٤الى ١٩٩٦م. واستخدم الباحثان كلاً من نموذج التكامل المشترك لتحليل السلاسل الزمنية؛ وذلك لتقدير العلاقات طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقات قصيرة الأجل. أما دراسة الحكمي (٢٠٠٣م)، فقد سعت إلى تحديد أهم محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية للفترة (١٩٦٩-٢٠٠٠م)، وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتضمنت الدراسة متغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، والإنفاق الاستثماري الحكومي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي والقروض الحكومية للقطاع الخاص، ومعدل التضخم كمحددات لمتغير الاستثمار الخاص في المملكة. وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، والقروض الحكومية للقطاع الخاص تؤثر إيجاباً في الاستثمار الخاص في المملكة، في حين يحمل كل من الاستثمار الحكومي ومعدل التضخم أثراً سلبياً على الاستثمار الخاص في المملكة. وتلخصت أهم نتائج الدراسة في الدور الذي يؤديه النمو الاقتصادي وما يصاحبه من زيادة لمدخرات الأفراد وتوجيهها إلى المجالات الإنتاجية، الذي ينعكس بدوره على تحفيز الاستثمار الخاص. كما أوضحت الدراسة أهمية الاستمرار في سياسة التخصيص للتقليل من أثر مزاحمة الاستثمار الحكومي للاستثمارات الخاصة التي أظهرها النموذج القياسي؛ ذلك أنه على الرغم من أهمية الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية خلال فترة البحث، وهو ما يتوقع أن ينعكس إيجابياً على الاستثمار الخاص. كما أشارت الدراسة إلى أهمية استمرار التمويل الحكومي عن طريق القروض والإعانات للقطاع الخاص؛ وذلك للحد من الأثر السلبي على حجم الاستثمارات الخاصة، الذي يمكن أن يكون نتيجة انخفاض الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية.

كما انصرفت دراسة **(Baliamoune-Lulz, 2004)** إلى اختبار العلاقات لكل من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات والنمو الاقتصادي للمغرب في الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٩م. ولتحديد طبيعة العلاقات السببية بين كل من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات والنمو الاقتصادي استخدم الباحث اختبارات سببية جرانجر **Granger Causality Test** لمعرفة اتجاهات العلاقات السببية.

أما دراسة **(Apergis et. al., 2006)**، فقد قامت بتحليل مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية لثلاثين دولة مصنفة بحسب موقعها القاري إلى دول تقع في القارة الأمريكية ودول أوروبية ودول آسيوية ودول إفريقية(٦). وقد استخدمت الدراسة نماذج التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية التقاطعية **Panel Data** للفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢م. كما قامت الدراسة باختبارات طبيعة العلاقات السببية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الوطنية ومحاولة الإجابة عما إذا كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور في زيادة الاستثمارات الوطنية **Crowds-in Domestic Investment** أو التقليل منها **Crowds-out**. وأشارت الدراسة إلى أن طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الوطنية تعتمد على بعض السياسات المتبناة في الدولة المستضيفة.

وقام **(Mina, 2007)** بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي؛ فقد قامت الدراسة باختبار مدى تأثير حجم الإنتاج النفطي والاحتياطيات النفطية وأسعار النفط الحقيقية وحجم السوق وعنصر رأس المال البشري ودرجة الانفتاح والبنية التحتية، وكذلك نوعية الخدمات المؤسسية

(٦) Argentina, Canada, Colombia, Peru, United States, Venezuela, Belgium, Finland, France, Germany, Iceland, Italy, Netherlands, Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom, Bahrain, India, Singapore, Thailand, China (mainland), Japan, Australia, New Zealand, Egypt, Morocco, South Africa, Swaziland, and Tunisia.

المتوافرة ذات العلاقة بالاستثمار في دول الخليج العربي، في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول. واستمدت الدراسة أهميتها من انخفاض متوسط حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج العربي في التسعينيات مع مقارنته بحقبة الثمانينيات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية لكل من درجة الانفتاح، وكذلك البنية التحتية لدول المجلس المتضمنة لدورها الإيجابي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المجلس.

أما دراسة **(Al-Iriani and Al-shamsi, 2007)**، فقد بحثت العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. حيث أشارت الدراسة إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي يمثل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر للدولة، يتجلى في توافر فرص الربحية للمستثمر الأجنبي، وأبرزت الدراسة مساعي دول الخليج نحو تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار الخاص وزيادة المهارات والسعة التقنية وزيادة منافسة صادراتها في السوق العالمية وخلق مزيد من الفرص الوظيفية في القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه المساعي برزت في إحداث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من التدفق العالمي في المتوسط خلال الفترة لكل من قطر والبحرين، في حين كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبقية دول الخليج أعلى في المتوسط خلال غالبية فترة البحث. ولقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الاقتصاد القياسي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية التقاطعية. كما أوضحت الدراسة أن الاتجاه للتخصيص وكذلك الانفتاح الاقتصادي من العوامل المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وبذلك يمكن القول إن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول النامية بصفة عامة وإلى المملكة العربية السعودية بصفة خاصة يعتمد على عدة عوامل تشمل الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل التنظيمات الإدارية والأوضاع القانونية والبنية التحتية المادية والمعلوماتية وتوافر الموارد البشرية المؤهلة وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (**السيد وآخرون: ١٩٩٨م**).

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تعد أول دراسة تجرى على جميع فئات المستثمرين في المملكة العربية السعودية عن طريق الاستقصاء المباشر في وقت تضاعف المملكة العربية السعودية جهودها لتحسين بيئتها الاستثمارية الذي يتمثل أبرزها في إصدار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد ٢٠٠٠م، وظهور العديد من المبادرات من قبل العديد من الأجهزة الحكومية في إنشاء العديد من المدن الاقتصادية في عدد من مناطق المملكة، بالإضافة إلى قيام هذا البحث بتحديد أولوية العوامل التي يتطلع فئات المستثمرين (السعودي – الأجنبي والمشترك) إلى أن تقوم الدولة على زيادة توفيرها.

الجزء الثاني – منهجية البحث:

يقوم هذا الجزء بإيضاح منهجية البحث المستخدمة، وتحديد مجتمع البحث والطريقة التي تم من خلالها اختيار عينة البحث، وتحديد أداة جمع البيانات، وكيفية التحقق من صدقها وثباتها.

أولاً – مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث في جميع المستثمرين (أصحاب الشركات أو من ينوب عنهم) السعوديين والأجانب في مدينة الرياض ومدينة جدة ومدينة الدمام (في الفئات الممتازة، والدرجة الأولى، والدرجة الثانية)، المسجلين لدى الغرف التجارية الصناعية بالمناطق الثلاث؛ حيث يتوزع مجتمع البحث بحسب المنطقة : (٦٤٥٣) لمدينة الرياض، و(٦٠٨٥) لمدينة جدة، و(٥٩٠٨) لمدينة الدمام، ليبلغ إجمالي مجتمع البحث (١٨٤٤٦) مفردة.

وحيث إن طبيعية هؤلاء المستثمرين تتسم بعدم التجانس؛ لاختلاف المدينة التي يعمل بها المستثمر واختلاف الدرجة المسجل فيها المستثمر ونوع الاستثمار (محلي، أجنبي ومشترك) داخل هذا المجتمع، لذا تم سحب العينة بناء على هذا الاختلاف باستخدام أسلوب المعاينة الطبقية المتناسبة **Proportional Stratified Sampling**، الذي يحقق أقل قدر من التباين بين مفردات كل طبقة، حيث يبدو تجانس مفرداتها واضحاً، كما يحقق تمثيل الطبقات بشكل تفصيلي

داخل العينة عن طريق استخدام أسلوب التخصيص النسبي؛ بمعنى أن تمثيل كل طبقة في العينة بنفس وزنها النسبي في المجتمع، فنحصل بذلك على عينة ممثلة للمجتمع. ولتحديد حجم العينة الواجب سحبها من المجتمع المستهدف، قام البحث بتطبيق المعادلات الإحصائية المناسبة التي تأخذ في حسبانها الموازنة بين نسبة الخطأ والتكلفة المتمثلة في حجم العينة المسحوبة. وقد توصل إلى أن الحجم المناسب للعينة هو ٦٠٠ (انظر، فهمي، ٢٠٠٥م، ص١٢٨). وقد تم بعد ذلك توزيع الاستبانة[٧] على هذا العدد من أفراد الدراسة إلا أنه لم يتمكن من استرداد سوى ٤١٦ استبانة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل؛ أي بنسبة استرداد بلغت (٦٩,٣٪)، وتعد هذه النسبة من نسب الردود الجيدة في العلوم السلوكية (القحطاني وآخرون، ٢٠٠٠م: ١٢٨).

ثانياً – أداة جمع البيانات :

تم تصميم استبانة موجهة إلى المستثمرين السعوديين والأجانب في المملكة العربية السعودية في كل من الرياض، وجدة، والدمام لتعرف آرائهم حول العوامل المؤثرة في الاستثمار. وقد تم تحكيم الاستبانة من حيث الصدق بعرضها في صورتها الأولية على عدد من المحكمين، ونظراً لتعدد مجالات أداة البحث وجوانبها فقد حرص البحث على تنوع تخصصات المحكمين لتشمل علوم: الإدارة العامة، الاقتصاد، منهجية البحوث، الإحصاء، وذلك من خلال أعضاء هيئة التدريب بمعهد الإدارة العامة، إلى جانب مختصين من جهات حكومية أخرى[٨]

وقد تم مطالبة المحكمين بإبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما

---

(٧) تم الاعتماد على الاستبانة التي أعدها الباحثان للمشاركة في ندوة استثمار رأس المال الوطني والأجنبي بالمملكة المنعقدة بمعهد الإدارة العامة في فبراير ٢٠٠٩م.

(٨) يقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية؛ بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون ٢٠٠١م، ص ١٧٩).

وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل في صياغة العبارات، أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لازمة لأداة البحث، وكذلك إبداء آرائهم نحو البيانات الأولية المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة. واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، قام الباحثان بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض العبارات، وحذف البعض الآخر منها. كما تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ (α) **(Cronbach's Alpha)** للتأكد من ثبات أداة البحث، حيث راوحت قيمته بين (٠,٨٠) و (٠,٨١) أمام العبارات الخاصة بالأهمية والتوافر لعوامل الاستثمار المباشر على التوالي وهو معامل يعد مقبولاً. ومن ثم يمكن أن نستخلص أن أداة القياس (الاستبانة)، صادقة في قياس ما وضعت لأجله، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة؛ مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه البحث.

الجزء الثالث – عرض البيانات وتحليلها:

تم معالجة البيانات باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Packag for Social Sciences, (SPSS)**. وسيتم في هذا الجزء وصف عينة الدراسة، ومن ثم عرض نتائج البحث وتفسيرها وتحليلها وفقاً لتسلسل تساؤلات البحث.

أولاً – وصف العينة:

توزعت عينة البحث من المستثمرين في المناطق الثلاث التي شملها البحث، إذ بلغ عدد المستثمرين المستجيبين من مدينة الرياض ٢١٠ مستثمرين بنسبة ٥٠,٤٨٪، و١٠٧ مستثمرين من مدينة جدة بنسبة ٢٥,٧٢٪، و٩٩ مستثمراً من مدينة الدمام بنسبة ٢٣,٨٪. وانقسمت عينة البحث بحسب الدرجة المسجل فيها إلى ١٢٩ مفردة للدرجة الممتازة بنسبة ٣١٪، و ٩٨ مفردة للدرجة الأولى بنسبة ٢٣,٦٪، و١٨٩ مفردة للدرجة الثانية بنسبة ٤٥,٤٪. وقد بلغ توزيع عينة البحث من حيث النشاط الذي تمارسة إلى سبعة أنشطة تمثلت في الصناعة ١٣١، والخدمات ١٩٠، والزراعة ٨، والإنشاء ٤٠، والتمويل ١٧، والتجاري ١٩، وغير

ذلك ١١. واتضح أن الصفة القانونية للاستثمارات المشاركة في البحث كان يتمثل أغلبها في الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة ٦٣,٣٪ من إجمالي أفراد البحث، يلي ذلك الاستثمارات التي تأخذ شكل الشركات المساهمة بنسبة (٢١,٧٪)، ثم الشركات التضامنية بنسبة (١٢٪)، أما الاستثمارات التي تأخذ الشكل الفردي فتمثل ٢,٧٪، في حين ظهر في عينة البحث حالة واحدة فقط تأخذ شكل التوصية البسيطة، التي تمثل ٠,٢٪. أما توزع عينة البحث بحسب نوع الاستثمار، فمثل الاستثمار السعودي ما نسبته (٧٩,٦٪)، بينما بلغت الاستثمارات الأجنبية والمشتركة ما نسبته ٢٠,٤٪، من إجمالي أفراد البحث.

ثانياً – عرض نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها:

بعد استعراض خصائص البيانات الأولية لأداة البحث وعينته، يقوم هذا الجزء بالاعتماد على هذه البيانات في تحليل آراء المستثمر (السعودي والأجنبي) من خلال الإجابة عن تساؤلات البحث.

المطلب الأول:

أ – تحليل أهمية وتوافر العوامل الجاذبة بوجه عام للاستثمار المباشر في المملكة:

بالنظر إلى الجدول رقم (١) نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجة الموافقة على أهمية العوامل الجاذبة للاستثمار في المملكة العربية السعودية بشكل عام من وجهة نظر أفراد البحث – قد بلغ (٤,٣٠١)، وهذه الدرجة مرتفعة، كما بلغ معامل الانحراف (٠,٥٦٥)؛ مما يدل على عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد البحث نحو أهمية تلك العوامل في جذب الاستثمار المباشر. وبعد تطبيق اختبار (ت) لمجموعة واحدة تبين أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجة أهمية العوامل الجاذبة للاستثمار من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث يزيد بشكل معنوي عن القيمة (٤,٢)، وهي موجبة عند مستوى معنوية (٥٪)، ومن ثم يمكن القول إن درجة أهمية العوامل من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث في المملكة هي درجة كبيرة جداً. كما يبين الجدول أن المتوسط الحسابي

المرجح العام لدرجة الموافقة على توافر العوامل الجاذبة للاستثمار بوجه عام من وجهة نظر أفراد البحث بلغ ٣,٣٤١، كما بلغ معامل الانحراف (٠,٥٩٨)؛ مما يدل على تركز القيم حول المتوسط، في حين أن درجة توافر العوامل – من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث في المملكة – هي درجة متوسطة.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع درجة أهمية و/أو توافر المحور بوجه عام لا يعني بالضرورة عدم وجود بعض العوامل المندرجة تحت هذا المحورالتي تكون درجة أهميتها و/أو توافرها منخفضة. لذلك يقوم الجزء التالي بتحليل آراء أفراد البحث واستجاباتهم تجاه العوامل المندرجة تحت هذا المحور لإظهار الأهمية والتوافر لكل عامل من ناحية وترتيب هذه العوامل وفقاً لدرجة أهميتها وتوافرها في البيئة الاستثمارية للمملكة من ناحية أخرى.

الجدول (١)
أهمية وتوافر العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر في المملكة بوجه عام

واقع الاستثمار المباشر في المملكة	المتوسط الحسابي المرجح	الإنحراف المعياري	قيمة الإحصاء (ت)	قيمة مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب بناء على متوسط درجة الأهمية (أو التوافر)
درجة أهمية العوامل.	٤,٣٠١	٠,٥٦٥	٣,٥٩٣	٠,٠٠٠*	كبير جداً
درجة توافر العوامل	٣,٣٤١	٠,٥٩٨	٢٤,٦٢١	٠,٠٠٠*	متوسط

* معنوي عند مستوى دلاله ٥٪.

ب – تحليل أهمية وتوافر العوامل التفصيلية الجاذبة للاستثمار المباشر في المملكة:

١ – درجة أهمية العوامل المؤثرة في الاستثمار في المملكة:

بالنظر إلى الجدول رقم (٢) نلاحظ أن متوسطات درجة أهمية العوامل من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث من المستثمرين يزيد بشكل معنوي على ٤,٢ في

بعض العوامل، وفي البعض الآخر يزيد على ٣,٤، ويقل عن ٤,٢؛ مما يعني أن درجة أهمية جميع العوامل الجاذبة للاستثمار محل البحث من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث تراوح بين كبيرة جداً وكبيرة. فعلى سبيل المثال يتضح من الجدول أن متوسط درجة الموافقة على أهمية عامل الاستقرار السياسي بلغ ٤,٧١٣، كما بلغ معامل الانحراف (٠,٧٣٨)؛ مما يدل على أن درجة تشتت أفراد عينة البحث تجاه درجة الأهمية لهذا العامل قليلة، كما بلغت نسبة أفراد البحث الذين أعطوا درجة أهمية عالية (مهم جداً ومهم) ٩٥,٢٪، في حين جاء متوسط درجة الموافقة على أهمية مراكز الخدمة الشاملة ٣,٩٨٢، كما بلغ معامل الانحراف (٠,٨٩٠)؛ مما يدل على درجة عالية من التركز حول المتوسط، كما بلغت نسبة أفراد البحث الذين أعطوا درجة أهمية عالية (مهم جداً ومهم) ٧٢,٢٪.

الجدول رقم (٢)

استجابات أفراد البحث نحو مدى أهمية العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية

العناصر	مهم جداً (٥)	مهم (٤)	متوسط الأهمية (٣)	غير مهم (٢)	غير مهم مطلقاً (١)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاء (ت)	قيمة مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب بناء على متوسط درجة الأهمية
الاستقرار السياسي	٣٢١	٥٥	٧	٤	٨	٤,٧١٣	٠,٧٣٨	١٣,٨٤	٠,٠٠*	كبير جداً
	٨١,٣	١٣,٩	١,٨	١	٢					(١)
الاستقرار الاقتصادي	٢٩٨	٧٥	٨	٧	٨	٤,٦٣٦	٠,٧٨٨	١١,٠١٢	٠,٠٠*	كبير جداً
	٧٥,٣	١٨,٩	٢	١,٨	٢					(٢)
حجم السوق	٢١٩	١٤٤	١٥	٦	٧	٤,٤٣٧	٠,٧٩٤	٥,٩٠٧	٠,٠٠*	كبير جداً
	٥٦	٣٦,٨	٣,٨	١,٥	١,٨					(٣)
سعر الصرف	١٩٠	١٤٨	٣٣	٩	٦	٤,٣١٣	٠,٨٤٥	٢,٦٣٧	٠,٠٠٤٥*	كبير جداً
	٤٩,٢	٣٨,٣	٨,٥	٢,٣	١,٦					(٦)
نظام محاكم تجارية فعال	٢٢٨	١١٣	٣١	١٠	٥	٤,٤١٨	٠,٨٤٥	٥,٠٨٤	٠,٠٠*	كبير جداً
	٥٨,٩	٢٩,٢	٨	٢,٦	١,٣					(٥)

تابع/ الجدول رقم (٢)
استجابات أفراد البحث نحو مدى أهمية العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية

العناصر	مهم جداً (٥)	مهم (٤)	متوسط الأهمية (٣)	غير مهم (٢)	غير مهم مطلقاً (١)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاء (ت)	قيمة مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب بناء على متوسط درجة الأهمية
نظام فعال لتبادل المعلومات الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير	١٦٤ ٤٢,٤	١٥٣ ٣٩,٥	٥٣ ١٣,٧	١٢ ٣,١	٥ ١,٣	٤,١٨٦	٠,٨٧٦	١٧,٦٤٠	٠,٠٠*	كبير (٣)
مراكز الخدمة الشاملة	١٢٣ ٣١,٧	١٥٧ ٤٠,٥	٩١ ٢٣,٥	١٢ ٣,١	٥ ١,٣	٣,٩٨٢	٠,٨٩٠	١٢,٨٧٣	٠,٠٠*	كبير (٥)
سياسة السوق الحرة	١٥٥ ٤٠,٨	١٤٣ ٣٧,٦	٦٥ ١٧,١	١٢ ٣,٢	٥ ١,٣	٤,١٣٤	٠,٨٩٨	١٥,٩٢٤	٠,٠٠*	كبير (٤)
محفزات الاستثمار الحكومية	١٨٠ ٤٦,٦	١٣٨ ٣٥,٨	٥٣ ١٣,٧	١١ ٢,٨	٤ ١	٤,٢٤٠	٠,٨٦٨	١٩,٠١٧	٠,٠٠*	كبير (٢)
توحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر	١٩٩ ٥١	١٢٧ ٣٢,٦	٤٦ ١١,٨	١٢ ٣,١	٦ ١,٥	٤,٢٨٤	٠,٩٠٠	١,٨٥٦	٠,٠٣٢*	كبير جداً (٨)
توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار	٢٣٠ ٥٩	١١٤ ٢٩,٢	٣٦ ٩,٢	٥ ١,٣	٥ ١,٣	٤,٤٣٣	٠,٨١٤	٥,٦٦١	٠,٠٠*	كبير جداً (٤)
خصخصة بعض المشروعات العامة	١٢٥ ٣٢,٥	١٣٩ ٣٦,١	٨٧ ٢٢,٦	٢٥ ٦,٥	٩ ٢,٣	٣,٨٩٨	١,٠٠٦	٩,٧٢٢	٠,٠٠*	كبير (٦)
المدن الصناعية المطورة	١٩١ ٤٩,٧	١٢٨ ٣٣,٣	٥٠ ١٣	١١ ٢,٩	٤ ١	٤,٢٧٨	٠,٨٧١	١,٧٦٧	٠,٠٣٩*	كبير جداً (٩)
توافر قواعد المعلومات	١٩١ ٤٩,٩	١٣٥ ٣٥,٢	٤٤ ١١,٥	١١ ٢,٩	٢ ٠,٥	٤,٣١٠	٠,٨٢٥	٢,٦٢٦	٠,٠٠٤٥*	كبير جداً (٧)
مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار	١٧٣ ٤٤,٧	١٥٨ ٤٠,٨	٣٩ ١٠,١	١٢ ٣,١	٥ ١,٣	٤,٢٤٥	٠,٨٥٤	١٩,٤٧٠	٠,٠٠*	كبير (١)
انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية	٢٠١ ٥١	١١٨ ٢٩,٩	٦٠ ١٥,٢	٧ ١,٨	٨ ٢	٤,٢٦١	٠,٩٢٢	١٨,٥٤٦	٠,٠٠*	كبير جداً (١٠)

* معنوي عند مستوى دلاله ٥٪.

كما يتضح من الجدول رقم (٢) أن العوامل الخمسة الأولى المؤثرة في الاستثمار المباشر من وجهة نظر أفراد عينة البحث مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لدرجة أهميتها، وتنصرف إلى الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، حجم السوق، توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار، نظام محاكم تجارية فعال على التوالي. مما يعني أن هذه هي أهم العوامل بالنسبة للمستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري. ونظراً لانخفاض معاملات الانحراف المعياري – كمقياس لدرجة التشتت – لجميع العوامل في هذا المحور، فإنه يمكن القول أن هناك توافقاً في الرأي بين أفراد عينة البحث حول أهمية هذه العوامل.

٢ – درجة توافر العوامل المؤثرة في الاستثمار:

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) نلاحظ أن نتائج درجة توافر العوامل محل البحث معنوية عند مستوى (٥٪)، حيث راوحت درجة التوافر بين "متوافر جداً" و"متوافر" و"متوافر بدرجة متوسطة" من وجهة نظر أفراد عينة البحث. ويُعد عامل الاستقرار السياسي العامل الوحيد من وجهة نظر أفراد البحث المتوافر بدرجة "كبيرة جداً"؛ حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على توافره (٤,٥٦٧٨) كما بلغ معامل الانحراف (٠,٥٨٦١)؛ مما يدل على درجة عالية من التركز حول المتوسط، في حين بلغت نسبة أفراد مجتمع البحث الذين أعطوا درجة "متوافر جداً" و"متوافر" (٩٦,١٪). ومن ثم فإن درجة أهميته عامل الاستقرار السياسي كبيرة جداً ـ كما اتضح مسبقاً ـ ودرجة توافره كبيرة جداً، وهو بذلك أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار إلى المملكة وتشجيعه، الذي سيتضح بشكل أكثر عند تحليل الفروق لدرجة الأهمية ودرجة التوافر.

الجدول رقم (٣)
استجابات أفراد البحث نحو مدى توافر عوامل الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية

العوامل	متوافر جداً (٥)	متوافر (٤)	متوافر إلى حد ما (٣)	غير متوافر (٢)	غير متوافر إطلاقاً (١)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاء (ت)	قيمة مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب بناءً على متوسط درجة التوافر
الاستقرار السياسي	٢٣٩	١٣٧	١٣	٢	صفر	٤,٥٦٧٨	٠,٥٨٦١	١٢,٤٠٩	٠,٠٠٠*	كبيرة جداً
	٦١,١	٣٥,٠	٣,٣	٠,٥٠	صفر					(١)
الاستقرار الاقتصادي	١٣٢	١٧٠	٧٤	١١	٤	٤,٠٦١٤	٠,٨٥٤١	١٥,٣١١	٠,٠٠٠*	كبيرة (١)
	٣٣,٨	٤٣,٥	١٨,٩	٢,٨	١,٠					
حجم السوق	١٠٥	١٨٤	٨٧	١٠	١	٣,٩٨٧١	٠,٧٩٠١	١٤,٦١٨	٠,٠٠٠*	كبيرة (٢)
	٢٧,١	٤٧,٥	٢٢,٥	٢,٦	٠,٣٠					
سعر الصرف	٧٠	١٤٠	١٣٣	٢٩	٨	٣,٦١٨٤	٠,٩٤١١	٤,٥٢٤	٠,٠٠٠*	كبيرة (٣)
	١٨,٤	٣٦,٨	٣٥,٠	٧,٦	٢,١					
نظام محاكم تجارية فعال	٣٩	٧٥	١٣٧	١٠٩	٢٤	٢,٩٨٩٦	١,٠٦٦٩	٧,١٥٦	٠,٠٠٠*	متوسطة
	١٠,٢	١٩,٥	٣٥,٧	٢٨,٤	٦,٣					(٩)
نظام فعال لتبادل المعلومات الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير	٤١	٩٨	١٢٩	٩٥	٢٤	٣,٠٩٥٦	١,٠٧٩١	٩,٠٣٥	٠,٠٠٠*	متوسطة
	١٠,٦	٢٥,٣	٣٣,٣	٢٤,٥	٦,٢					(٦)
مراكز الخدمة الشاملة	٢٦	٧٩	١٤٦	٩٤	٣٤	٢,٩١٨٢	١,٠٤٢١	٥,٩٤٥	٠,٠٠٠*	متوسطة
	٦,٩	٢٠,٨	٣٨,٥	٢٤,٨	٩,٠					(١٠)
سياسة السوق الحرة	٤٢	٨٩	١١٨	١٠٥	٢٩	٣,٠٢٦١	١,١١٨٣	٧,٤٥٧	٠,٠٠٠*	متوسطة
	١١,٠	٢٣,٢	٣٠,٨	٢٧,٤	٧,٦					(٨)
محفزات الاستثمار الحكومية	٣١	١١٥	١٥٦	٦٦	١٣	٣,٢٢٣١	٠,٩٤٣٢	١٢,٨٩٥	٠,٠٠٠*	متوسطة
	٨,١	٣٠,٢	٤٠,٩	١٧,٣	٣,٤					(٣)
توحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر	٣١	٨٢	١٢٧	١١١	٣٥	٢,٩٠٤١	١,٠٨٥٣	٥,٥٠٦	٠,٠٠٠*	متوسطة
	٨,٠	٢١,٢	٣٢,٩	٢٨,٨	٩,١					(١١)
توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار	٣٧	١٢٢	١٤٩	٦٠	١٥	٣,٢٧٦٨	٠,٩٧١٧	١٣,٦٣١	٠,٠٠٠*	متوسطة
	٩,٧	٣١,٩	٣٨,٩	١٥,٧	٣,٩					(٢)

تابع/ الجدول رقم (٣)
استجابات أفراد البحث نحو مدى توافر عوامل الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية

العوامل	متوافر جداً (٥)	متوافر (٤)	متوافر إلى حد ما (٣)	غير متوافر (٢)	غير متوافر إطلاقاً (١)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاء (ت)	قيمة مستوى الدلالة المحسوب	الترتيب بناءً على متوسط درجة التوافر
خصخصة بعض المشروعات العامة	٢٥	٨٦	١٨٩	٦٥	١١	٣,١٣٠٣	٠,٨٧٧٣	١١,٧٢٢	٠,٠٠٠*	متوسطة (٤)
	٦,٦	٢٢,٩	٥٠,٣	١٧,٣	٢,٩					
المدن الصناعية المطورة	٣٩	٩٦	١٥٥	٥٣	٣٨	٣,١١٨١	١,٠٩٠٢	٩,٢٧٦	٠,٠٠٠*	متوسطة (٥)
	١٠,٢	٢٥,٢	٤٠,٧	١٣,٩	١٠,٠					
توافر قواعد المعلومات	٤٠	٧٦	١٤٧	٨٩	٢٣	٣,٠٥٦٠	١,٠٥٤٤	٨,٣٧٥	٠,٠٠٠*	متوسطة (٧)
	١٠,٧	٢٠,٣	٣٩,٢	٢٣,٧	٦,١					
مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار	٢٣	٥٦	١٦٠	١٠١	٤٢	٢,٧٨٢٧	١,٠٢٣٣	٣,٤٩٠	٠,٠٠٠*	متوسطة (١٢)
	٦,٠	١٤,٧	٤١,٩	٢٦,٤	١١,٠					
انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية	٨١	١٢٨	٩٣	٦٦	١٧	٣,٤٩٣٥	١,١٣٢٢	١٥,٤٨٥	٠,٠٠٠*	متوسطة (١)
	٢١,٠	٣٣,٢	٢٤,٢	١٧,١	٤,٤					

* معنوية عند مستوى دلالة ٥٪.

ويوضح الجدول رقم (٣) العوامل التي تعد من وجهة نظر أفراد البحث متوافرة بدرجة كبيرة، وهي ثلاثة عوامل، تتمثل في الاستقرار الاقتصادي وحجم السوق، وسعر الصرف؛ حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على توافرها على الترتيب (٤,٠٦١) و(٣,٩٨٧) و(٣,٦١٨) درجة، بانحراف معياري صغير لكل منها بلغ (٠,٨٥٤) و(٠,٧٩٠) و(٠,٩٤١) على التوالي. ويستنتج من ذلك أن الاستقرار الاقتصادي وحجم السوق وسعر الصرف من المحددات المهمة جداً في جذب الاستثمار، ودرجة توافرها في الاقتصاد السعودي كبيرة وليست (كبيرة جداً)، وهذه النتيجة لا تكفي للكشف عما إذا كانت هذه العوامل ضمن

العوامل المؤثرة في الاستثمار، التي تحتاج إلى مزيد من الجهد والاهتمام من قبل متخذي القرار في المملكة العربية السعودية لتحسين البيئة الاستثمارية. ومن ثم فإن دراسة الفروق بين الأهمية والتوافر تلقي مزيداً من الضوء على تلك العوامل التي تحتاج إلى اهتمام الدولة بها في سبيل زيادة جذب استثمارات مباشرة وطنية وأجنبية إلى داخل المملكة، وهو ما يسهم بدوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.

المطلب الثاني – تحليل العوامل المؤثرة في الاستثمارات المباشرة بحسب الفروق بين درجة الأهمية ودرجة التوافر:

بعد أن تم تناول العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار في المملكة العربية السعودية من حيث أهميتها ودرجة توافرها من وجهة نظر أفراد عينة المستثمرين، يتم في هذا المطلب الاستفادة من هذه الأهمية ودرجة التوافر في تكوين ما يسمى بالفجوة بين درجة الأهمية ودرجة التوافر (الفجوة ف = درجة الأهمية – درجة التوافر) لكل عامل من العوامل حتى يتسنى لنا تحديد أولوية العوامل التي لابد من العمل على زيادة توافرها، فإذا كانت الفجوة (لعامل ما) فجوة معنوية موجبة وكبيرة دل ذلك على أن درجة أهمية هذا العامل كانت أكبر من درجة توافره. ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار المقارنة بين متوسط مجموعتين مرتبطتين (اختبار ت للعينات المزدوجة) **Paired-Samples T Test** لدراسة معنوية الفروق بين أهمية ودرجة توافر العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية، حيث يتم تعرف فجوة العوامل التي من المفترض أن يبدأ المسؤولون عن عملية الاستثمار في المملكة بإدراجها ضمن أولويات العوامل التي لابد من توافرها (أو العمل على زيادة توافرها) في المستقبل القريب.

ويوضح الجدول رقم (٤) أن المتوسط الحسابي للفرق بين (الأهمية والتوافر) من وجهة نظر أفراد البحث بصفة عامة يساوي (٠,٩٥٨٧)، وهذا يدل على أن هناك – على الأقل – عدداً من العوامل التي يتطلع أفراد البحث أن يعمل

متخذو القرارات ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة على توفيرها؛ حيث إن نتيجة اختبار (ت) للعينات المزدوجة للفرق بين درجة الأهمية والتوافر لهذا المحور بصفة عامة تساوي (٢٢,٥٥٨) درجة، وهي موجبة ومعنوية عند مستوى دلالة ٥٪.

الجدول رقم (٤)
نتائج اختبار (ت) لمعنوية الفروق بين درجتي أهمية وتوافرالعوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية

العوامل مرتبة وفقاً لأولوية الاهتمام بتوفيرها من من وجه نظر أفراد البحث من المستثمرين الأجانب والمحليين	المتوسط الحسابي لدرجة الأهمية	المتوسط الحسابي لدرجة التوافر	المتوسط الحسابي للفرق ما بين (الأهمية - التوافر)	نتائج اختبار (ت) ذي نيل واحد للعينات المزدوجة	
				قيمة الإحصاء (ت) للفرق بين متوسطات (الأهمية -التوافر)	قيمة مستوى الدلالة المحسوب
مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار	٤,٢٤٥	٢,٧٨٦	١,٤٥٩١	٢٠,٥٥٢	*٠,٠٠٠
نظام المحاكم التجارية فعال	٤,٤٢١	٢,٩٩٢	١,٤٢٩٧	١٨,٨٨٦	*٠,٠٠٠
توحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر	٤,٢٨٢	٢,٩٠٨	١,٣٧٣٤	١٨,٨٦٢	*٠,٠٠٠
توافر قواعد المعلومات	٤,٣٠١	٣,٠٦٢	١,٢٣٩٩	١٧,٨٣٢	*٠,٠٠٠
توافر البنية الأساسية للاستثمار	٤,٤٣٤	٣,٢٧٣	١,١٦٠٥	١٨,٣٦٣	*٠,٠٠٠
المدن الصناعية المطورة	٤,٢٧٨	٣,١١٩	١,١٥٩٢	١٥,٦٤٢	*٠,٠٠٠
سياسة السوق الحرة	٤,١٣٣	٣,٠٢٣	١,١٠٩٠	١٥,٤٢٩	*٠,٠٠٠
نظام فعال لتبادل المعلومات الالكتروني في مجال الاستيراد والتصدير	٤,١٨٣	٣,١٠٧	١,٠٧٥٩	١٤,٩٠١	*٠,٠٠٠
مراكز الخدمة الشاملة	٣,٩٩٤	٢,٩٢٠	١,٠٧٤١	١٥,٧٦٠	*٠,٠٠٠
محفزات الاستثمار الحكومية	٤,٢٤١	٣,٢٢٠	١,٠٢١٢	١٥,٦٧٣	*٠,٠٠٠

تابع/ الجدول رقم (٤)
نتائج اختبار (ت) لمعنوية الفروق بين درجة أهمية ودرجة توافرالعوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية

العوامل مرتبة وفقاً لأولوية الاهتمام بتوفيرها من من وجه نظر أفراد البحث من المستثمرين الأجانب والمحليين	المتوسط الحسابي لدرجة الأهمية	المتوسط الحسابي لدرجة التوافر	المتوسط الحسابي للفرق ما بين (الأهمية - التوافر)	نتائج اختبار (ت) نو نيل واحد للعينات المزدوجة	
				قيمة الإحصاء (ت) للفرق بين متوسطات (الأهمية -التوافر)	قيمة مستوى الدلالة المحسوب
خصخصة بعض المشروعات العامة	٣,٩٢٧	٣,١٣٤	٠,٧٩٢٥	١٢,٥٥٣	٠,٠٠٠*
انضمام المملكة إلى منظمة لتجارة العالمية	٤,٢٦١	٣,٤٩٣	٠,٧٦٧٦	١٠,٢٣٩	٠,٠٠٠*
سعر الصرف	٤,٣١٠	٣,٦٠٧	٠,٧٠٣٢	١٠,٥٣١	٠,٠٠٠*
الاستقرار الاقتصادي	٤,٦٤٥	٤,٠٥٩	٠,٥٨٦١	١٠,٢٤١	٠,٠٠٠*
حجم السوق	٤,٤٣٤	٣,٩٨٦	٠,٤٤٧٦	٧,٩٩٣	٠,٠٠٠*
الاستقرار السياسي	٤,٧١٢	٤,٥٦٦	٠,١٤٦٢	٣,١٥٠	٠,٠٠١*
المتوسط العام	**٤,٣٠١٤**	**٣,٣٤٢٧**	**٠,٩٥٨٧**	**٢٢,٥٥٨**	٠,٠٠٠*

كما تفيد نتائج المتوسط الحسابي للفرق بين (الأهمية والتوافر) أن هناك تبايناً في مقدار الفجوة بين درجة أهمية العوامل المحفزة للاستثمار ودرجة توافرها حالياً في المملكة من وجهة نظر أفراد البحث. حيث جاء العامل الخاص بـ"مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي للفرق بين (الأهمية و التوافر) من وجهة نظر أفراد البحث بلغ (١,٤٥٩١)، ومن ثم يتطلع أن يأخذ هذا العامل أولوية اهتمام متخذ القرار في المملكة للعمل على زيادة توفيره. هذا، وقد اهتمت الدولة في أن يكون هناك ممثلون للقطاع الخاص في مجالس إدارات العديد من الجهات ذات العلاقة بالاستثمار، وعلى سبيل المثال، وجود عضوية للقطاع الخاص في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار. وعلى الرغم من ذلك ترى عينة أفراد

البحث عدم كفاية مستوى المشاركة الحالي للقطاع الخاص وأهمية العمل على توسيع درجة المشاركة لهذا القطاع في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار. كما جاء العامل الخاص بـ"نظام المحاكم التجارية فعال" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي للفرق بين (الأهمية والتوافر) من وجهة نظر أفراد البحث بلغ (١,٤٢٩٧)، ومن ثم يتطلع أن يأخذ هذا العامل أولوية اهتمام متخذ القرار في المملكة بعد العامل الخاص بـ"مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار". كما تفيد نتائج الفروق المعنوية أن هناك عوامل متوافرة بدرجة كبيرة مع أهميتها، وهي تلك العوامل التي جاءت درجة الفروق بين الأهمية والتوافر صغيرة من وجهة نظر أفراد البحث، ويدل ذلك على توافر تلك العوامل الجاذبة للاستثمار في البيئة الاستثمارية للمملكة. فعلى سبيل المثال جاء عامل الاستقرار السياسي في المرتبة الأخيرة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي للفرق بين (الأهمية والتوافر) من وجهة نظر أفراد البحث (٠,١٤٦٢)، ومن ثم يتطلع أن يأتي هذا العامل في آخر أولويات متخذي القرار في المملكة للعمل على زيادة توفيره.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الخطوات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت المملكة العربية السعودية في البدء بها وما زال العمل قائماً على توفيرها، ويتوقع أن تصبو إلى تحقيق الكثير مما يتطلع إليه المستثمر في قراره الاستثماري، ومن ثم سينعكس ذلك إيجاباً على تحسين البيئة الاستثمارية، مثل مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، وتطوير وتحسين عدد من المدن الصناعية، وكذلك توجيه الجهات الحكومية لتوفير المعلومات ذات العلاقة بالاستثمار سعياً لزيادة الشفافية في قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦) وتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠١م، بشأن نشر البيانات الاقتصادية والمالية. كما قامت حكومة المملكة في الآونة الأخيرة بالموافقة على العديد من الأنظمة واتخاذ العديد من التعديلات التي من شأنها تحسين البيئة الاستثمارية بما في ذلك إقرار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد الذي تضمنت لائحته التنفيذية آلية تسوية منازعات الاستثمار، إلا أن تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر وفقاً لنوع

الاستثمار (سعودي – أجنبي ومشترك) فيما يتعلق بالحصول على تراخيص الاستثمار وممارسة الأعمال في المملكة، كأن تتحقق الاستفادة الكبرى للمستثمر الأجنبي من خدمات مراكز الخدمة الشاملة مقارنة بالمستثمر السعودي – يجعل من الأهمية تعرف ما إذا كان هناك اختلاف في تطلعات المستثمر (السعودي – الأجنبي والمشترك) تجاه العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر في المملكة.

ويوضح الجدول رقم (٥) أولوية العوامل التي يتطلع المستثمرون بحسب نوع الاستثمار (السعودي – الأجنبي والمشترك) أن يعمل متخذو القرار المعنيون بالعملية الاستثمارية في المملكة على زيادة توفيرها مرتبة ترتيباً تنازلياً. فعلى سبيل المثال جاء في المرتبة الأولى العامل الخاص بـ"مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار؛ وهو ما يتطلع المستثمرون السعوديون أن يعمل على زيادة توفيره، بينما جاء هذا العامل في المرتبة الثانية في أولويته بعد العامل الخاص بـ"نظام محاكم تجارية فعال: بالنسبة للمستثمر الأجنبي والمشترك. وسيتم في الجزء التالي التركيز على أوجه الاختلاف في آراء أفراد البحث بحسب نوع الاستثمار (السعودي – الأجنبي والمشترك) في العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٥)

ترتيب أولويات متخذي القرارات ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة من وجهة نظر أفراد البحث بحسب نوع الاستثمار (السعودي – الأجنبي والمشترك)

المستثمر السعودي		المستثمر الأجنبي والمشترك	
الترتيب	العامل	الترتيب	العامل
١	مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار	١	نظام المحاكم التجارية فعال
٢	توحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر	٢	مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار
٣	نظام المحاكم التجارية فعال	٣	المدن الصناعية المطورة

تابع/ الجدول رقم (٥)
ترتيب أولويات متخذي القرارات ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة من وجهة نظر أفراد البحث بحسب نوع الاستثمار (السعودي – الأجنبي والمشترك)

المستثمر السعودي		المستثمر الأجنبي والمشترك	
الترتيب	العامل	الترتيب	العامل
٤	توافر قواعد المعلومات	٤	نظام فعال لتبادل المعلومات الالكتروني في مجال الاستيراد والتصدير
٥	توافر البنية الأساسية للاستثمار	٥	توافر قواعد المعلومات
٦	سياسة السوق الحرة	٦	توافر البنية الأساسية للاستثمار
٧	المدن الصناعية المطورة	٧	توحيد الجهة المسئولة التي يتعامل معها المستثمر
٨	مراكز الخدمة الشاملة	٨	سياسة السوق الحرة
٩	نظام فعال لتبادل المعلومات الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير	٩	مراكز الخدمة الشاملة
١٠	محفزات الاستثمار الحكومية	١٠	خصخصة بعض المشروعات العامة
١١	انضمام المملكة إلى منظمة لتجارة العالمية	١١	انضمام المملكة إلى منظمة لتجارة العالمية
١٢	خصخصة بعض المشروعات العامة	١٢	سعر الصرف
١٣	سعر الصرف	١٣	الاستقرار الاقتصادي
١٤	الاستقرار الاقتصادي	١٤	حجم السوق
١٥	حجم السوق	١٥	الاستقرار السياسي
١٦	الاستقرار السياسي	١٦	محفزات الاستثمار الحكومية

المطلب الثالث – تحليل الاختلافات في العوامل المحفزة للاستثمار باختلاف نوع الاستثمار (السعودي – الأجنبي والمشترك):

بعد تعرف النتائج الإحصائية لآراء أفراد عينة البحث من المستثمرين الأجانب والمحليين معاً نحو العوامل الجاذبة للاستثمار من حيث أهميتها ودرجة

توافرها في المملكة، يقوم الباحثان بتحديد ماهية الاختلافات بين آراء المستثمرين الأجانب والمحليين نحو العوامل المؤثرة في الاستثمار المدرجة في البحث. ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدراسة الفروق في كل من الأهمية والتوافر؛ وذلك أخذاً في الاعتبار اختلاف نوع الاستثمار (السعودي – الأجنبي والمشترك).

وبالنظر إلى الجدول رقم (٦) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لدرجة الأهمية والتوافر للعوامل بوجه عام من وجهة نظر المستثمرين السعوديين أقل بشكل معنوي من متوسط درجة أهمية هذه العوامل من وجهة نظر المستثمر الأجنبي والمشترك، حيث إن قيمة إحصاء اختبار (ت) سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة ٥٪. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن هناك عدداً من العوامل التي يرى المستثمر الأجنبي والمشترك درجة أهميتها للاستثمار وكذلك درجة توافرها أكبر من المستثمر السعودي، وهذا يعكس ثمرة تركيز الجهود المبذولة من قبل الدولة في الآونة الأخيرة على توفير العوامل الجاذبة للاستثمارالأجنبي والمشترك.

الجدول رقم (٦)
نتائج اختبار (ت) لتعرف مدى الاختلاف في العوامل المؤثرة في الاستثمار بوجه عام باختلاف نوع الاستثمار

العوامل بوجه عام	نوع الاستثمار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	مصر الاختلافات
متوسط درجة أهمية العوامل بوجه عام	(١) سعودي	٤,٢٧	٠,٦٠	-٢,٠٧٥	٠,٠٢٠*	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٤٢	٠,٣٩			
متوسط درجة توافر العوامل بوجه عام	(١) سعودي	٣,٣٢	٠,٦١	-١,٦٦٥	٠,٠٤٩*	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,٤٤	٠,٥٣			

* يوجد اختلاف دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥). الرمز (١) سعودي، الرمز (٢) أجنبي ومشترك.

ويوضح الجدول رقم (٧) أن هناك ثمانية عوامل جاءت متوسطات درجة أهميتها من وجهة نظر المستثمرين السعوديين أقل بشكل معنوي من متوسط درجة الأهمية لها من وجهة نظر المستثمر الأجنبي والمشترك وهي : الاستقرار السياسي، حجم السوق، نظام محاكم تجارية فعال، نظام فعال لتبادل المعلومات الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير، مراكز الخدمة الشاملة، توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار، المدن الصناعية المطورة، وتوافر قواعد المعلومات. وتعكس هذه النتيجة القدرة الكبرى للمستثمر السعودي في معرفة البيئة والمناخ الاستثماري في المملكة مقارنة بالمستثمر الأجنبي والمشترك؛ ذلك أن المستثمر السعودي بصفة عامة يُعد معاصراً للتطورات الملحوظة المؤثرة في البيئة الاستثمارية في المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية بما في ذلك التحسينات في الأنظمة والبنية التحتية. بينما تفيد نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين بعدم وجود اختلاف بين الاستثمار (السعودي – والأجنبي والمشترك) نحو درجة الأهمية لبقية العوامل الأخرى، حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة غير معنوية عند مستوى دلالة ٥٪.

الجدول رقم (٧)
نتائج اختبار (ت) لتعرف مدى الاختلاف في متوسط درجة أهمية العوامل باختلاف نوع الاستثمار

العوامل	نوع الاستثمار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	مصدر الاختلافات
الاستقرار السياسي	(١) سعودي	٤,٦٨	٠,٨٠	-٢,٦٧٣	٠,٠٠٨*	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٨٥	٠,٤٢			
الاستقرار الاقتصادي	(١) سعودي	٤,٦٢	٠,٨٢	-٠,٧٠٣	٠,٤٨٢	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٦٩	٠,٦٦			

تابع/ الجدول رقم (٧)
نتائج اختبار (ت) لتعرف مدى الاختلاف في متوسط درجة أهمية العوامل باختلاف نوع الاستثمار

العوامل	نوع الاستثمار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	مصدر الاختلافات
حجم السوق	(١) سعودي	٤,٤٠	٠,٨٣	-١,٧٤٢	*٠,٠٤٢	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٥٨	٠,٦١			
سعر الصرف	(١) سعودي	٤,٣٠	٠,٨٨	-٠,٦٣٢	٠,٥٢٨	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٣٧	٠,٧٠			
نظام محاكم تجارية فعال	(١) سعودي	٤,٣٥	٠,٩٠	-٣,١٥٢	*٠,٠٠١	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٦٨	٠,٥٠			
نظام فعال لتبادل المعلومات الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير	(١) سعودي	٤,١٢	٠,٩١	-٣,٠١٥	*٠,٠٠٢	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٤٤	٠,٦٧			
مراكز الخدمة الشاملة	(١) سعودي	٣,٩٢	٠,٩٢	-٢,٦١٩	*٠,٠٠٥	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٢١	٠,٧٢			
سياسة السوق الحرة	(١) سعودي	٤,١٢	٠,٩٣	-٠,٤٩٩	٠,٦١٨	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,١٨	٠,٧٩			
محفزات الاستثمار الحكومية	(١) سعودي	٤,٢١	٠,٨٨	-١,٣٤٥	٠,١٧٩	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٣٦	٠,٨٢			
توحيد الجهة المسئولة التي يتعامل معها المستثمر	(١) سعودي	٤,٢٨	٠,٩٢	-٠,١٧١	٠,٨٦٤	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٣٠	٠,٨٣			

تابع/ الجدول رقم (٧)
نتائج اختبار (ت) لتعرف مدى الاختلاف في متوسط درجة أهمية العوامل باختلاف نوع الاستثمار

العوامل	نوع الاستثمار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	مصدر الاختلافات
توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار	(١) سعودي	٤,٣٧	٠,٨٤	-٢,٨٥٠	*٠,٠٠٣	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٦٦	٠,٦٥			
خصخصة بعض المشروعات العامة	(١) سعودي	٣,٨٩	١,٠١	-٠,٢٦٢	٠,٧٩٣	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,٩٣	١,٠٢			
المدن الصناعية المطورة	(١) سعودي	٤,٢٢	٠,٩١	-٢,٩٨٨	*٠,٠٠٢	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٤٩	٠,٦٧			
توافر قواعد المعلومات.	(١) سعودي	٤,٢٧	٠,٨٧	-٢,٠٣٣	*٠,٠٢٢	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٤٥	٠,٦٣			
مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار	(١) سعودي	٤,٢٤	٠,٨٦	-٠,١٦٣	٠,٨٧١	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٢٦	٠,٨٥			
انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية	(١) سعودي	٤,٢٧	٠,٩٤	٠,٥٦٤	٠,٨٧٣	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٢١	٠,٨٣			

* يوجد اختلاف دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥). الرمز (١) السعودي، الرمز (٢) الأجنبي والمشترك.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٨) نلاحظ أن نتائج قيمة إحصاء (ت) سالبة ومعنوية لثلاثة عوامل فقط، وهي التي جاءت المتوسطات الحسابية لدرجة توافرها من وجهة نظر المستثمرين السعوديين أقل من متوسط درجة توافرها

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي والمشترك، وهي : حجم السوق، سعر الصرف، ومراكز الخدمة الشاملة. وهذه النتيجة مفادها أن هذه العوامل الثلاثة متوافرة بشكل أكبر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي والمشترك مقارنةً بالمستثمر السعودي، ومن ثم يتطلع الأخير إلى بذل جهود أكبر من قبل متخذي القرار المعنيين بالعملية الاستثمارية لتوفيرها. ولعل ما يبرر هذه النتيجة هو:

١ – ما يتمتع به المستثمر الأجنبي والمشترك من قدرة أكبر للوصول إلى الأسواق نتيجة الأسلوب التقني والإداري المتطور المصاحب عادة لهذا النوع من الاستثمارات، ومن ثم الحصول على حصة سوقية أكبر، وهذا بدوره يقلص نسبة الاستثمارات الوطنية إلى حجم الاستثمار الإجمالي.

٢ – الجدل السائد من قبل مجتمع المستثمرين السعوديين خلال فترة إعداد هذه الدراسة نحو مناسبة سياسة سعر الصرف للريال السعودي والربط بالدولار الأمريكي، المتزامن مع الانخفاض الكبير لسعر صرف الأخير مقابل العملات الأخرى مثل الين الياباني واليورو.

٣ – توافر مراكز الخدمة الشاملة التي تقدم خدماتها بصفة خاصة للمستثمر الأجنبي والمشترك دون إمكانية حصول المستثمر السعودي على مستوى الخدمة نفسه.

الجدول رقم (٨)
نتائج اختبار (ت) لتعرف مدى الاختلاف في متوسط درجة توافر العوامل باختلاف نوع الاستثمار

العوامل	نوع الاستثمار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	مصدر الاختلافات
الاستقرار السياسي	(١) سعودي	٤,٥٥	٠,٦٠	-١,٥١٤	٠,١٣٢	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٦٥	٠,٥٣			

تابع/ الجدول رقم (٨)
نتائج اختبار (ت) لتعرف مدى الاختلاف في متوسط درجة توافر العوامل باختلاف نوع الاستثمار

العوامل	نوع الاستثمار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	مصدر الاختلافات
الاستقرار الاقتصادي	(١) سعودي	٤,٠٣	٠,٨٨	-١,٤٨٣	٠,١٣٩	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,١٩	٠,٧٥			
حجم السوق	(١) سعودي	٣,٩٣	٠,٨٠	-٢,٩٠٥	*٠,٠٠٢	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٤,٢٠	٠,٧٢			
سعر الصرف	(١) سعودي	٣,٥٨	٠,٩٤	-١,٦٨٣	*٠,٠٤٧	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,٧٨	٠,٩٤			
نظام محاكم تجارية فعال	(١) سعودي	٢,٩٨	١,٠٥	-٠,٣٣٤	٠,٧٣٨	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,٠٣	١,١٢			
نظام فعال لتبادل المعلومات الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير.	(١) سعودي	٣,٠٩	١,٠٧	-٠,١٨١	٠,٨٥٧	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,١٢	١,١٣			
مراكز الخدمة الشاملة	(١) سعودي	٢,٨٦	١,٠٤	-٢,٢٥٣	*٠,٠١٣	(١) أقل من (٢)
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,١٥	١,٠٣			
سياسة السوق الحرة	(١) سعودي	٣,٠٠	١,١٣	-٠,٧٩٠	٠,٤٣٠	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,١٢	١,٠٩			
محفزات الاستثمار الحكومية	(١) سعودي	٣,٢٤	٠,٩٦	٠,٧٢٧	٠,٤٦٨	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,١٥	٠,٩٠			

تابع/ الجدول رقم (٨)
نتائج اختبار (ت) لتعرف مدى الاختلاف في متوسط درجة توافر العوامل باختلاف نوع الاستثمار

العوامل	نوع الاستثمار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	مصدر الاختلافات
توحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر	(١) سعودي	٢,٨٦	١,٠٩	-١,٤٦٤	٠,١٤٤	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,٠٦	١,٠٨			
توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار	(١) سعودي	٣,٢٥	٠,٩٨	-١,٢٧٢	٠,٢٠٤	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,٤٠	٠,٩٢			
خصخصة بعض المشروعات العامة	(١) سعودي	٣,١٢	٠,٩١	-٠,٤٩٦	٠,٦٢٠	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,١٨	٠,٧٥			
المدن الصناعية المطورة	(١) سعودي	٣,١١	١,١١	-٠,٢٠٨	٠,٨٣٥	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,١٤	١,٠٠			
توافر قواعد المعلومات	(١) سعودي	٣,٠٤	١,٠٧	-٠,٧٢٠	٠,٤٧٢	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,١٤	١,٠١			
مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار	(١) سعودي	٢,٧٨	١,٠٣	-٠,٠٣٧	٠,٩٧٠	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٢,٧٩	١,٠٠			
انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية	(١) سعودي	٣,٤٦	١,١٦	-١,٠١٣	٠,٣١٢	لا يوجد
	(٢) أجنبي ومشترك	٣,٦١	١,٠٠			

* يوجد اختلاف دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥). الرمز (١) سعودي، الرمز (٢) أجنبي ومشترك.

المطلب الرابع – نتائج تحليل التباين باختلاف المدينة والدرجة المسجل فيها المستثمر ونوع النشاط الاقتصادي والشكل القانوني للنشاط :

يقوم هذا الجزء باستخدام اختبار (ف) لتحليل التباين للاختلافات في محاور البحث المختلفة باختلاف المدينة والدرجة المسجل فيها المستثمر ونوع النشاط الاقتصادي الذي يعمل به والشكل القانوني للنشاط:

أ – الاختلافات في العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر باختلاف المدينة التي يعمل فيها المستثمر:

بالنظر إلى الجدول رقم (٩) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لدرجة توافر العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر بوجه عام من وجهة نظر المستثمرين في الرياض أقل بشكل معنوي من متوسط درجة توافر هذه العوامل من وجهة نظر المستثمرين في الدمام. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن هناك من المستثمرين في الرياض من يرى عدم توافر العوامل المحفزة للاستثمار، وكذلك عدم كفاية السياسات الاقتصادية بشكل عام من الدولة. وتنسجم هذه النتيجة مع واقع أن المنطقة الشرقية حظيت بنسبة ٤٧,٨٥٪ من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في المملكة في عام ٢٠٠٦م، وهي النسبة الكبرى مقارنة ببقية مناطق المملكة الأخرى (تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام ٢٠٠٧م).

الجدول رقم (٩)
نتائج اختبار (ف) لتعرف مدى الاختلاف في العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر باختلاف المدينة

المحاور الرئيسية ومحددات الاستثمار	المدينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	نتائج مصدر الاختلافات (اختبار شيفية)
متوسط درجة توافر العوامل بوجه عام	الرياض	٣,٢٨	٠,٥٩	٣,٤٥١	٠,٠٣٣*	(الدمام) أكبر من (الرياض)
	جدة	٣,٣٥	٠,٦١			
	الدمام	٣,٤٧	٠,٥٩			

* يوجد اختلاف دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

ب – الاختلافات في العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر باختلاف الدرجة المسجل فيها المستثمر:

يوضح الجدول رقم (١٠) أن المتوسط الحسابي لدرجة أهمية العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر بوجه عام من وجهة نظر المستثمرين في الدرجة الممتازة أكبر بشكل معنوي من متوسط درجة أهمية هذه العوامل من وجهة نظر المستثمرين في الدرجة الثانية. ويمكن تبرير هذه النتيجة بنوعية وحجم الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون المسجلون في الدرجة الممتازة، ونوعية الخدمات والتسهيلات التي تتطلع إليها هذه الفئة مقارنة بالمستثمرين المسجلين في الدرجة الثانية.(٩)

الجدول رقم (١٠)
نتائج اختبار (ف) لتعرف مدى الاختلاف في العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر باختلاف الدرجة المسجل فيها المستثمر

المحاور الرئيسية ومحددات الاستثمار	الدرجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	نتائج مصدر الاختبارات (اختبار شيفيه)
متوسط درجة أهمية العوامل بوجه عام	الممتازة	٤,٤٠	٠,٣٥	٤,٤٢٦	٠,٠١٣*	(الممتازة) أكبر من (الثانية)
	الأولى	٤,٣٤	٠,٣٦			
	الثانية	٤,٢٢	٠,٧٢			

* يوجد اختلاف دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

(٩) يلتزم المستثمرون المسجلون في الدرجة الممتازة بدفع رسوم اشتراك سنوية أعلى مما يدفعه المستثمر المسجل في الدرجتين الأولى والثانية مقابل الحصول على خدمات متميزة.

ج – الاختلافات في العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر باختلاف نوع النشاط الاقتصادي الذي يعمل به المستثمر:

يبين الجدول رقم (١١) أن المتوسط الحسابي لدرجة أهمية العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر بوجه عام من وجهة نظر المستثمرين في النشاط الصناعي أكبر بشكل معنوي من متوسط درجة أهمية هذه العوامل من وجهة نظر المستثمرين في كل من النشاط الخدمي والنشاط الإنشائي. في حين أن المتوسط الحسابي لدرجة أهمية العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر بوجه عام من وجهة نظر المستثمرين في النشاط الخدمي أكبر بشكل معنوي من متوسط درجة أهمية هذه العوامل من وجهة نظر المستثمرين في النشاط الإنشائي. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن المستثمرين في كل من النشاط الصناعي والنشاط الخدمي يعطون أهمية أكبر للعوامل المحفزة للاستثمار.

الجدول رقم (١١)
نتائج اختبار (ف) لتعرف مدى الاختلاف في العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر باختلاف نوع النشاط الاقتصادي الذي يعمل به المستثمر

المحاور الرئيسية ومحددات الاستثمار	الدرجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب	نتائج مصدر الاختبارات (اختبار شيفيه)
متوسط درجة أهمية العوامل بوجه عام	صناعي	٤,٣٥	٠,٣٨	٣,٥٢٠	*٠,٠١٥	(صناعي) أكبر من (إنشائي) (خدمي) أكبر من (إنشائي)
	خدمي	٤,٣٤	٠,٥٢			
	إنشائي	٤,٠٤	٠,٩٢			
	أخرى	٤,٢٤	٠,٧٦			

* يوجد اختلاف دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

د – الاختلافات في العوامل المؤثرة في الاستثمارالمباشر باختلاف الشكل القانوني للنشاط:

من متابعة التحليل اتضح أن الاختلاف وفقاً للشكل القانوني لم يؤثر في آراء المستثمرين؛ حيث كان إحصاء اختبار (ف) غير معنوي عند مستوى دلالة ٥٪ لجميع العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر.

الجزء الرابع – أهم نتائج البحث وتوصياته :

حاول هذا البحث تعرف العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر من وجهة نظر الشركات السعودية والأجنبية والمشتركة في ثلاث مدن رئيسية في المملكة العربية السعودية، وهي الرياض وجدة والدمام. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها: أن عوامل الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي من أبرز محددات الاستثمار المباشر في المملكة، وهذه النتيجة تنسجم مع ما توصلت إليه دراسة (Mellahi et. al. 2003) لدولة عمان. وحيث إن درجة توافر العاملين كبيرة في بيئة المملكة الاستثمارية؛ مما يتعين تركيز جهود متخذي القرار في المملكة على زيادة توفير العوامل الأخرى التي جاءت درجة توافرها أقل من درجة أهميتها والتي قد تحد من تدفق الاستثمارات المباشرة إلى المملكة.

وتشير نتائج تحليل الاختلافات بحسب نوع الاستثمار(السعودي – الأجنبي والمشترك) أن متوسطات درجة أهمية عوامل الاستقرار السياسي، حجم السوق، نظام محاكم تجارية فعال، نظام فعال لتبادل المعلومات الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير، مراكز الخدمة الشاملة، توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار، المدن الصناعية المطورة، وتوافر قواعد المعلومات من وجهة نظر المستثمرين السعوديين أقل بشكل معنوي من متوسط درجة الأهمية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي والمشترك. وتعزى هذه النتيجة إلى القدرة الكبرى للمستثمر السعودي في معرفة البيئة والمناخ الاستثماري للمملكة مقارنة بالمستثمر الأجنبي. ذلك أن المستثمر السعودي – بصفة عامة – يُعد معاصراً للتطورات الملحوظة المؤثرة في بيئة المملكة الاستثمارية خلال العقود الثلاثة

الماضية بما في ذلك التحسينات في الأنظمة والبنية الأساسية والخدمات. في حين جاءت متوسطات درجة التوافر لعوامل حجم السوق، سعر الصرف، ومراكز الخدمة الشاملة من وجهة نظر المستثمرين السعوديين أقل من متوسط درجة توافرها من وجهة نظر المستثمر الأجنبي والمشترك. ولعل ما يبرر هذه النتيجة هو ما يتمتع به المستثمر الأجنبي والمشترك بقدرة أكبر للوصول إلى الأسواق نتيجة الأسلوب التقني والإداري المتطور المصاحب عادة لهذا النوع من الاستثمارات، ومن ثم الحصول على حصة سوقية أكبر، وهذا بدوره يقلص نسبة الاستثمارات الوطنية إلى حجم الاستثمار الإجمالي. كذلك، الجدل السائد من قبل مجتمع المستثمرين السعوديين خلال فترة إعداد هذا البحث نحو مناسبة سياسة سعر الصرف للريال السعودي والربط بالدولار الأمريكي والمتزامن مع الانخفاض الكبير لسعر صرف الأخير مقابل العملات الأخرى مثل الين الياباني واليورو. وأخيراً، توافر مراكز الخدمة الشاملة التي تقدم خدماتها بصفة خاصة للمستثمر الأجنبي والمشترك دون إمكانية حصول المستثمر السعودي على مستوى الخدمة نفسه.

كما تفيد نتائج تحليل الاختلافات نحو العوامل الجاذبة للاستثمار باختلاف المدينة أن درجة توافر العوامل الجاذبة للاستثمار بوجه عام من وجهة نظر المستثمرين في الرياض أقل بشكل معنوي من متوسط درجة توافرها من وجهة نظر المستثمرين في مدينة الدمام. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ما تمتاز به مدينة الدمام من موقع جغرافي وقربها من مصادر الطاقة. كما تفيد نتائج تحليل الاختلافات باختلاف نوع النشاط الاقتصادي أن درجة أهمية العوامل الجاذبة للاستثمار بوجه عام من وجهة نظر المستثمرين في النشاط الصناعي أكبر بشكل معنوي من متوسط درجة أهميتها من وجهة نظر المستثمرين في كل من النشاط الخدمي والنشاط الإنشائي. وتعكس هذه النتيجة ارتفاع تكاليف حجم رأس المال الثابت المستثمر عادةً في النشاط الصناعي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ الأمر الذي يجعل هذا النوع من الاستثمارات يتطلع للعمل في بيئة استثمارية متميزة.

التوصيات:

من خلال نتائج البحث التي تم تناولها، فإنه يتعين القيام بما يلي:

١ – ضرورة زيادة العمل على استقصاء مرئيات القطاع الخاص قبل المضي في استصدار الأنظمة والقرارات التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة بالاستثمار؛ وذلك للتقليل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن هذه القرارات، وحتى يكون المستثمرون أكثر اقتناعاً بها، ومن ثم يسهل وضعها موضع التنفيذ.

٢ – العمل على تفعيل نظام المحاكم التجارية، وتوفير كوادر بشرية كافية ومؤهلة لتسريع فض المنازعات التجارية.

٣ – العمل على توحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر بعد حصوله على ترخيص ممارسة النشاط، ورفع كفاءة العاملين فيها.

٤ – العمل على توفير البنية الأساسية ذات التكاليف الثابتة العالية، لتمكين المستثمر من توجيه ما توافر لديه من رأس مال نحو استثمارات يجني منها أرباحاً في الأجل القصير أو المتوسط، ومن ذلك التوسع في توفير مدن صناعية متكاملة الخدمات.

٥ – التوسع في نشر مراكز الخدمة الشاملة وعدم قصر الاستفادة منها على الاستثمار الأجنبي والمشترك، بل يتعين تمكين جميع المستثمرين السعوديين من الاستفادة من هذه الخدمات.

٦ – يتعين على متخذي القرار تبني سياسات اقتصادية لتشجيع المستثمرين السعوديين على الاعتماد على تقنيات إنتاج حديثة لزيادة تنافسيتها من خلال توفير القروض الميسرة؛ وذلك للحد من الآثار السلبية المتمثلة في عدم قدرة الاستثمارات الوطنية على الاستمرار في منافسة الاستثمارات الأجنبية التي غالباً ما تمتلك تقنيات إنتاج متقدمة.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- السيد، مصطفى كامل وآخرون، (١٩٩٨م)، "تقرير التنمية الشاملة في مصر"، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة.
- الحكمي، علي بن عثمان، (١٤٢٣هـ)، "الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية : التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الخامس.
- القحطاني، سالم بن سعيد، وآخرون، (٢٠٠٠م)، "منهج البحث في العلوم السلوكية (مع تطبيقات على SPSS)". المطابع الوطنية الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- تقرير أداء الاستثمار والتنافسية، (٢٠٠٧م)، الهيئة العامة للاستثمار.
- فهمي، محمد شامل، (٢٠٠٥م)، " الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام برنامج SPSS"، معهد الإدارة العامة، الرياض. المملكة العربية السعودية.
- عبيدات، ذوقات، وآخرون، (٢٠٠١م)، " البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Al-Iriani M., and Al-Shamsi F. (2007)," Foreign Direct Investment and Economic Growth in the GCC countries: A Causality Investigation Using Heterogeneous Panel Analysis" *Proceedings of the Middle East Economic Association* vol(9).
- Apergis N., Katrakilidis C., and Tabakis N. (2006), " Dynamic Linkages Between FDI Inflows and Domestic Investment: A Panel Cointegration Approach" *Atlantic Economic Journal* vol 34(4): 385-394.

- Balasubramanyam V.N., Sapsford D. and Greenaway D.(1992), "Economic of international investment", Edward Elgar publishing Limited, England,.
- Baliamoune-Lulz, M. (2004), "Does FDI Contribute to Economic Growth" *Business Economics* vol 39(2) :49-56.
- Chakraborty C., and Basu P. (2002), "Foreign Direct Investment and Growth in India : a Cointegartion approach" *Applied Economics* vol 34(2): 1061-1073.
- Forsgren, M. (1989), "Managing the internationalization process: the Swedish case" Sweden Multinational Companies.
- effernan S. and Sinclair P. (1990), "Modern International Economic" Basil Blackwell Cambridge.
- Horaguchi H., Toyne B. (1990), "Setting the Record Straight: Hymer, Internalization Theory and Transaction Cost Economics" *Journal of International Business Studies*, Vol. 21.
- Krugman, P. (1991), "Increasing Returns and Economic Geography" *Journal of Political Economy*, vol.99,no3.
- Mellahi, K., Guermat C., Frynas G., and Al Bortamani H. (2003), "Motives for Foreign Direct Investment in Gulf Cooperation Countries: The Case of Oman" Economic Research Forum.
- Mina, W. (2007), "The location determinants of FDI in the GCC countries" *Journal of Multinational Financial Management* vol. 17 (4),: 336-348.
- Moosa, I. A. (2002), " Foreign Direct Investment: Theory, Evidence, and Practice" Palgrave Macmillan Ltd.
- Piriya. P. (2008), "Multinational Corporations and International Capital Flows: Theories and Concepts" NIDA Economic Review, Vol 3 (1).
- Sing, H., and Jun, K.W. (1995), " Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries" Policy Research Working Paper Series 1531.
- Stanley, J Paliwoda and John, K Ryans Jr. (2008), " International Marketing : Modern and Classic Papers" Volume III, Edward Elgar Publishing Limited.
- World Bank. (2009), "Doing Business Report 2009", World Bank, Washington D.C.

استبانة عن العوامل المؤثرة في الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستثمر المحلي والأجنبي

أولاً- البيانات الأولية:

الرجاء وضع علامة (√) أمام العبارة المناسبة:

- المدينة التي تعمل بها هي: الرياض ( ) جدة ( ) الدمام ( )
- الدرجة المسجل فيها هي: الممتازة ( ) الأولى ( ) الثانية ( )

١ - نوع النشاط الاقتصادي الذي تعمل به:

- صناعي ( )
- خدمي. ( )
- زراعي. ( )
- إنشائي. ( )
- تمويلي. ( )
- غير ذلك: يذكر..... .

٢ - نوع الاستثمار:

- سعودي. ( )
- أجنبي. ( )
- مشترك. ( )

٣ - الشكل القانوني للنشاط:

- مساهمة ( )
- تضامن ( )
- محدودة ( )
- فردية ( )
- توصية بسيطة ( )
- غير ذلك: يذكر .....

إرشادات الإجابة

يرجى:

١ – قراءة العبارات الواردة في الاستبانة بتأنٍّ وروية.

٢ – ضع علامة (√) في المربع الذي يتفق مع اختيارك.

٣ – الإجابة عن جميع الأسئلة الواردة في الاستبانة.

٤ – اختيار درجة واحدة من درجات الأهمية، ودرجة واحدة من درجات التوافر، أو الموافقة:

مثال:

ففي حالة كون درجة أهمية الاستقرار السياسي مهماً جداً ودرجة توافره مهماً، يتم التحديد كما هو موضح أدناه.

ما أهمية هذا العامل في المملكة؟					م	العوامل	ما درجة توافر هذا العامل				
مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم مطلقاً			متوافر جداً	متوافر	متوافر إلى حد ما	غير متوافر	غير متوافر إطلاقاً
				١		الاستقرار السياسي					

فيما يلي مجموعة من العوامل المؤثرة في لاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية. يرجى وضع علامة (√) في الخانة التي تمثل درجة أهمية هذا العامل في جذب الاستثمار ومدى توافر هذا العامل في المملكة.

ما أهمية هذا العامل في المملكة؟					العوامل	ما درجة توافر هذا العامل في المملكة؟				
مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم مطلقاً		متوافر جداً	متوافر	متوافر إلى حد ما	غير متوافر	غير متوافر إطلاقاً
					١- الاستقرار السياسي.					
					٢- الاستقرار الاقتصادي.					
					٣- حجم السوق.					
					٤- سعر الصرف.					
					٥- نظام محاكم تجارية فعال.					
					٦- نظام فعال لتبادل المعلومات الإلكتروني في مجال الاستيراد والتصدير.					
					٧- مراكز الخدمة الشاملة.					
					٨- سياسة السوق الحرة.					
					٩- محفزات الاستثمار الحكومية.					
					١٠- توحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر.					
					١١- توافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار.					
					١٢- خصخصة بعض المشروعات العامة.					
					١٣- المدن الصناعية المطورة.					
					١٤- توافر قواعد المعلومات.					
					١٥- مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار.					
					١٦- انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.					